الأمم المتحدة

TD/B/62/2

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
10 July 2015
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثانية والستون
جنيف، 14-25 أيلول/سبتمبر 2015
البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

تطوُّر النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

اتسم العقدان الماضيان بتكامل تجاري غير مسبوق. فقد نمت التجارة الدولية في السلع والخدمات نمواً هائلاً، إذ انتقلت من نحو 5 تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 1994 إلى نحو 24 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2014. وأثمرت عملية التكامل التجاري فوائد جمة للعالم، وخلقت فرصاً هائلة للتنمية الاقتصادية لكثير من البلدان. غير أن فوائد التكامل التجاري وفرصه لم تشمل الجميع دائماً، ولم تُترجم دائماً إلى رفاه اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام.

وبغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التنمية المستدامة والشاملة للجميع، فإن التكامل التجاري لا ينبغي أن يعزز النمو الاقتصادي فحسب، بل ينبغي أيضاً أن يعالج الشواغل الاجتماعية – الاقتصادية والإنمائية مثل الحد من الفقر، وخلق فرص العمل، والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية. وستكون الصلة الوثيقة بين التجارة والتنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر سمة مميزة من سمات نموذج التنمية لما بعد عام 2015 إذا أريد للتجارة أن تؤثر في أهداف التنمية المستدامة.

040815 070815 GE.15-11702 (A)
1511702

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً- مقدمة

1- تنص الفقرة 18(د) من ولاية الدوحة الصادرة عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر) على أنه ينبغي للأونكتاد أن "يواصل رصد وتقييم التطور في النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي". وتبعاً لذلك، فإن هذا التقرير: (أ) يبحث العلاقة بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة والشاملة للجميع في سياق التكامل التجاري غير المسبوق الذي شهده العقدان الماضيان؛ (ب) يستعرض المسائل المتعلقة بما يلي: البعد المتعلق بنوع الجنس (البعد الجنساني) للسياسات التجارية، وسلاسل القيمة وشبكات الإنتاج، والأمن الغذائي، والتجارة والاستدامة البيئية، والاعتماد على السلع الأساسية؛ (ج) يحلل الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية في السلع والخدمات والسياسات التجارية؛ (د) يبحث القضايا الحالية المتصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية. وعشية انتهاء فترة خطة التنمية المركزة على الأهداف الإنمائية للألفية والانتقال إلى نموذج إنمائي جديد يتسم بالتنمية المستدامة والشاملة للجميع، يستعرض التقرير إسهام التجارة الدولية في هذا الصدد.

ثانياً- التكامل التجاري

٢- اتسم العقدان الأخيران بتكامل تجاري غير مسبوق. فقد نمت التجارة الدولية في السلع والخدمات نمواً هائلاً، إذ انتقلت من نحو 5 تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 1994 إلى نحو 24 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2014، رغم الركود الذي شهدته سنوات الكساد الكبير. وظلت التجارة العالمية تتضاعف كل عقد من العقود الأربعة الأخيرة، وقد يسّرتها جملة أمور منها انخفاض تكاليف التجارة، بما فيها الحواجز الجمركية (انظر الشكل 1). وما زالت البلدان المتقدمة هي الجهات الفاعلة الرئيسية في التجارة الدولية. غير أن البلدان النامية أصبحت تستأثر بنصيب متزايد. فبحلول عام 2013، بلغ نصيب البلدان النامية 45 في المائة من التجارة العالمية. وأثمرت عملية التكامل التجاري فوائد جمة للعالم، وخلقت فرصاً هائلة للتنمية الاقتصادية لكثير من البلدان.

الشكل 1

صادرات البضائع العالمية

(بملايين الدولارات الجارية)

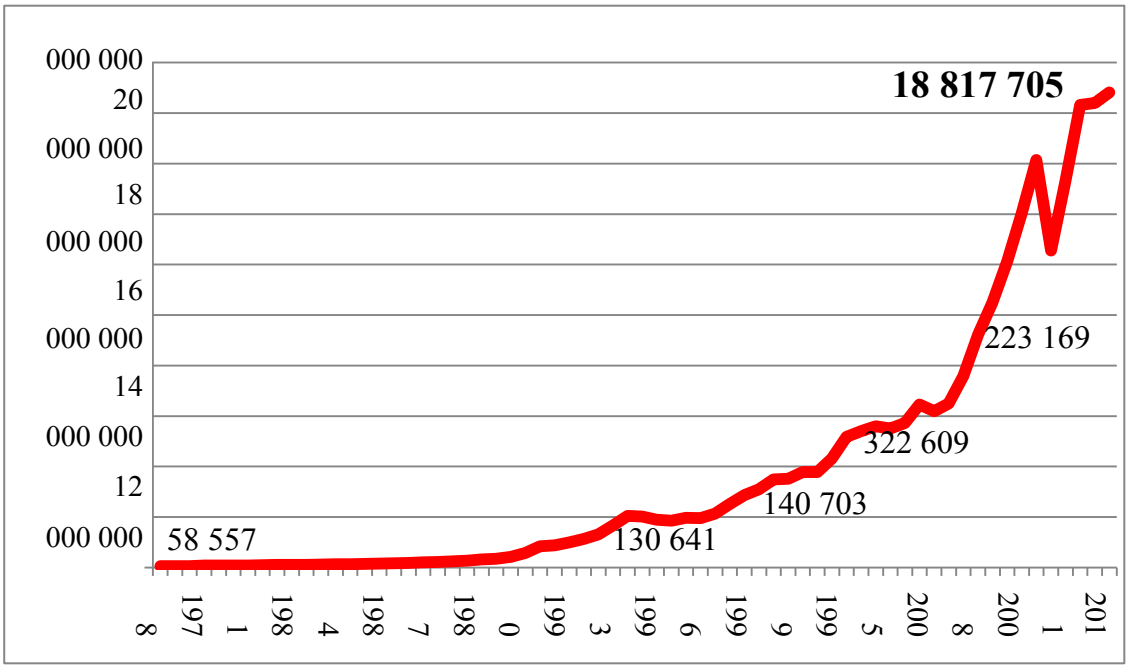

3- ويمكن أن تكون التجارة أداة تمكينية قوية للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر أو القضاء عليه ولتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن أن يُستشف ذلك مثلاً من نصيب تجارة السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي، الذي ارتفع من نسبة تقل عن 20 في المائة في عام 1980 إلى أكثر من 30 في المائة بحلول عام 2013 (انظر الشكل 2). وتسمح التجارة للبلدان بتقاسم ما تنفرد به من ميزات نسبية في إنتاج السلع والخدمات من أجل استهلاكها في أسواق بعضها بعضاً. وهي على هذا النحو تتيح لجميع الدول فرصاً في السوق. وعندما تُغتنم هذه الفرص، ولا سيما من جانب البلدان النامية، فإنها تحفز على الاستثمار ونقل التكنولوجيا اللذين يعززان قدرة التجارة على خلق فرص عمل وتوليد الدخل، وتزيد من التنويع الاقتصادي، وتنهض بالتحول الهيكلي. وبمرور الوقت، يرتفع الدخل في البلدان الأفقر، ويتراجع الفقر والبطالة، الأمر الذي يولد زخماً لتحقيق الأهداف الاجتماعية (في مجالي الصحة والتعليم، على سبيل المثال). ويجب أن تكون التنمية مستدامة بيئياً في جميع القطاعات الاقتصادية، بحيث لا تحدث أي ضرر صافٍ في النظم الإيكولوجية وقواعد الموارد الطبيعية (البرية أو البحرية أو الجوية) ولا تستنفدها.

الشكل 2

نصيب تجارة السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، 1980-2013

(في المائة)

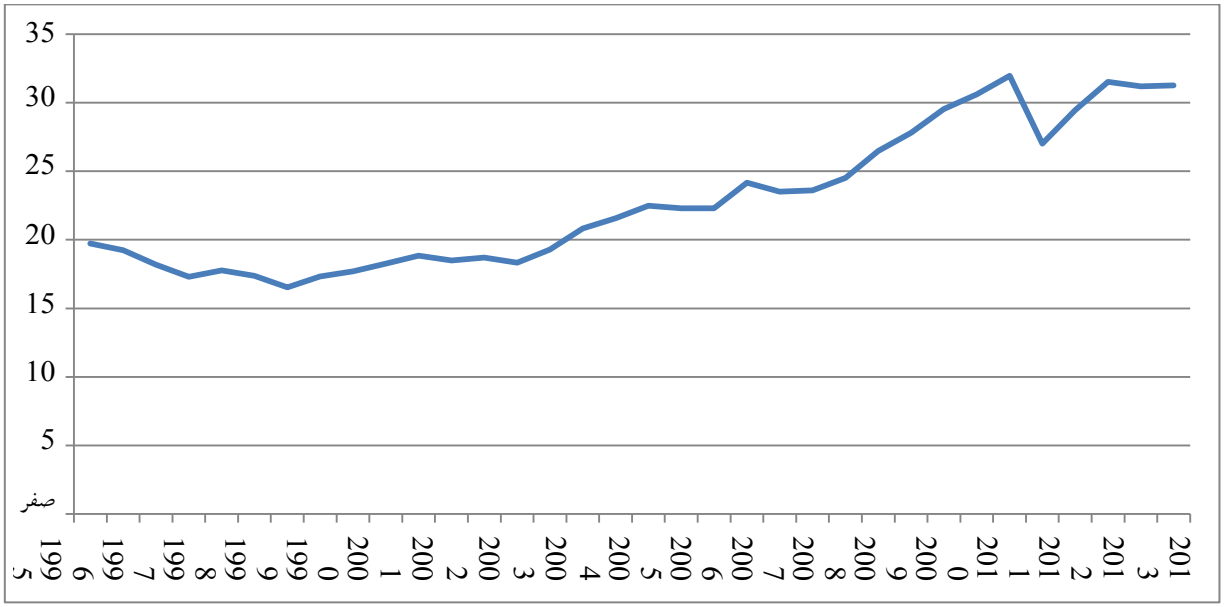

المصدر: الأونكتاد.

4- وبفضل النمو التجاري الدينامي، شهدت أيضاً البلدان النامية عموماً في العقود الأربعة الأخيرة معدلات لنمو ناتجها المحلي الإجمالي أكبر بكثير من البلدان المتقدمة. فقد حققت البلدان النامية معدلات نمو في ناتجها المحلي الإجمالي بلغت في المتوسط 5.7 في المائة منذ عام 2000 بالمقارنة بنمو سنوي يبلغ 1.6 في المائة في المتوسط في حالة البلدان المتقدمة. وفي ظل معدلات النمو هذه، أصبحت مضاعفة الناتج الفردي تتطلب عدداً أقل من السنوات، مما يبين أن البلدان النامية تلتحق شيئاً فشيئاً بركب البلدان المتقدمة من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

5- غير أن فوائد التكامل التجاري وفرصه لم تشمل الجميع دائماً، ولم تُترجم دائماً إلى رفاه اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام. فالنمو التجاري قد تحقق بصورة رئيسية في الصين وفي شرق وجنوب آسيا (انظر الشكل 3). أما أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص (باستثناء بعض البلدان المصدرة للنفط) فلا تزال أقل اندماجاً في الاقتصاد العالمي ومهمشة منه. ونصيب الفرد من الصادرات في البلدان الأفريقية منخفض جداً (أقل من 200 دولار من دولارات الولايات المتحدة) بالمقارنة بغيرها من البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ونمت الصادرات نمواً متفاوتاً أيضاً إذ شهدت بلدان شرق آسيا نمواً في صادراتها أسرع بكثير منه في حالة البلدان النامية الأخرى.

الشكل 3

نمو التجارة

(بالآلاف من دولارات الولايات المتحدة)

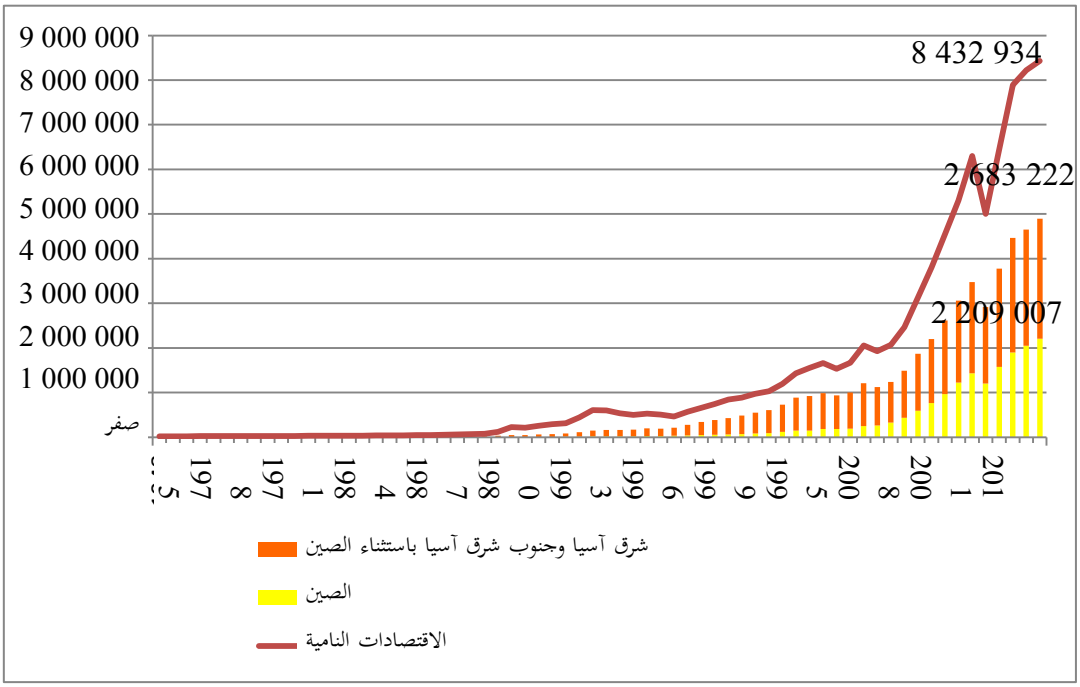

المصدر: الأونكتاد.

ثالثاً- التجارة الدولية والتنمية المستدامة والشاملة للجميع

6- بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التنمية المستدامة والشاملة للجميع، فإن التكامل التجاري لا ينبغي أن يعزز النمو الاقتصادي فحسب، بل ينبغي أيضاً أن يعالج الشواغل الاجتماعية - الاقتصادية والإنمائية مثل الحد من الفقر، وخلق فرص العمل، والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية. وستكون الصلة الوثيقة بين التجارة والتنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر سمة مميزة من سمات نموذج التنمية لما بعد عام 2015 إذا أريد للتجارة أن تؤثر في أهداف التنمية المستدامة. ويناقش هذا الفصل بعض المجالات الحاسمة الأهمية التي يلزم فيها اتباع نُهج أكثر شمولاً للجميع وأكثر استدامة بشأن التجارة الدولية والسياسات التجارية والنظام التجاري.

ألف- البعد الجنساني للسياسات التجارية

7- إن تعزيز المنظور الجنساني شرط لا غنى عنه. وقد أثبت الأونكتاد جيداً أن السياسات التجارية لها تأثيرات مختلفة على شرائح السكان المختلفة، كما أن تأثيرها على الرجال غير تأثيرها

على النساء. وأوجه اللامساواة بين الجنسين يمكن أن تؤثر بدورها تأثيراً كبيراً في نتائج السياسات التجارية وفي الأداء التجاري. وثمة معوقات هيكلية يمكن تحديدها بوضوح ينبغي معالجتها كي يتسنى للمرأة أن تستفيد من توسع نطاق التجارة وأن تسهم إسهاماً تاماً في التنمية الاقتصادية. ومن هذه المعوقات تجزؤ سوق العمل والفجوات في الأجور بين الجنسين؛ ومحدودية إمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية والتدريب والائتمان والتكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بالأسواق؛ والافتقار إلى الوقت. والبعد الجنساني مسألة رئيسية في مجال المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا. وتتسم العقبات الجنسانية في جانب العرض بأنها متعددة الأبعاد. فهي تشمل التمويل (أوجه عدم المساواة القائمة على نوع الجنس من حيث إمكانية الحصول على ائتمان)، والتجارة (التحيز الجنساني من حيث إمكانية الوصول إلى الأسواق)، والأصول الإنتاجية (الاستثمار). ومن ثم فإن الاعتراف بالبعد الجنساني وإدماجه في السياسات التجارية يدفعان إلى المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والاستثمار والتمويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

باء- سلاسل القيمة وشبكات الإنتاج

8- تغير هيكل التجارة الدولية تغيراً هائلاً خلال العقدين الأخيرين. فقد كانت التجارة في الماضي تتعلق إلى حد كبير بقيام البلدان بتبادل السلع المنتجة محلياً. أما الآن، فتتعلق التجارة على نحو متزايد بشركات تجزّئ عمليات الإنتاج تجزئة جغرافية في إطار سلاسل القيمة وشبكات الإنتاج. وأصبحت هذه السلاسل والشبكات سمة غالبة من سمات الاقتصاد العالمي تشمل بلداناً على جميع مستويات التنمية، من أفقرها إلى أكثرها تقدماً. وتتألف نسبة 60 في المائة تقريباً من التجارة العالمية من التجارة في السلع والخدمات الوسيطة التي تدخل، أثناء مراحل مختلفة، في عملية إنتاج السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك النهائي[1]. ويُضطلع على نحو متزايد بإنتاج السلع والخدمات حيثما تتوافر المهارات والمواد اللازمة بتكلفة وجودة تنافسية. ولهذا التجزؤ المتزايد في الإنتاج عبر الحدود آثار هامة في أنماط وسياسات التجارة والاستثمار، وهو يفتح آفاقاً جديدة للنمو والتنمية وفرص العمل.

9- وفيما يتعلق بالشركات الأصغر حجماً المنتمية إلى البلدان النامية، فإن مشاركتها في شبكات الإنتاج العالمية مفيدة في الحصول على التكنولوجيا والدراية الفنية اللتين تؤديان في نهاية المطاف إلى زيادة إنتاجيتها. ولذلك فإن السياسات التي تيسّر اندماج الشركات المحلية في عمليات الإنتاج الدولية وتشجّع على اعتماد التكنولوجيات والدراية الفنية الأجنبية هامة جداً في ترجمة التجارة إلى زيادات في الإنتاجية وترجمتها في خاتمة المطاف إلى تنمية اقتصادية. ويطرح تدويل عمليات الإنتاج تحديات أمام البلدان النامية لأن شركاتها قد تجد نفسها في كثير من الأحيان

(1) من إحصاءات الأونكتاد، 2015.

حبيسة الأنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة. ويتطلب الانتقال من الأنشطة المنخفضة القيمة إلى أنشطة أعلى قيمة مزيجاً من السياسات يشجّع رفع المستوى في العمليات الصناعية وزيادة تطور الصادرات. ويلزم اتخاذ تدابير سياساتية مدروسة لضمان زيادة مشاركة المرأة في تلك السلاسل، كما يلزم الأخذ بعمليات إنتاج فعالة من حيث استخدام الطاقة ومراعية للمناخ.

جيم- الأمن الغذائي

10- يتعلق أحد التحديات الرئيسية بالأمن الغذائي. فالطلب العالمي على الأغذية يتزايد بسرعة مع ارتفاع مستويات الدخل والنمو السكاني القوي. ورغم أن كثيراً من البلدان قد أعدّت سياسات بشأن الأمن الغذائي ويمكن أن تستمر في إعدادها، باتباع إجراءات تشمل تقديم الإعانات لإنتاج الأغذية الأساسية، فإن الأخذ بهذه الاستراتيجيات قد لا يكون ممكناً دائماً (مثلاً بسبب عوامل جغرافية)، أو قد لا تكون هذه الاستراتيجيات صالحة أو مثلى من الناحية الاقتصادية (قد تعوق هذه السياسات التنويع والتحول الهيكلي)، أو لا تكون مستدامة بيئياً (يمكن أن تنطوي على استخدام الأراضي الحدية وإزالة الأحراج). وباستثناء حالات قليلة جداً، لا يمكن فصل أي استراتيجية للأمن الغذائي عن التجارة الدولية (انظر الشكل 4).

الشكل 4

الأمن الغذائي – مؤشر الاعتماد على الزراعة استناداً إلى التجارة الصافية في المنتجات الزراعية

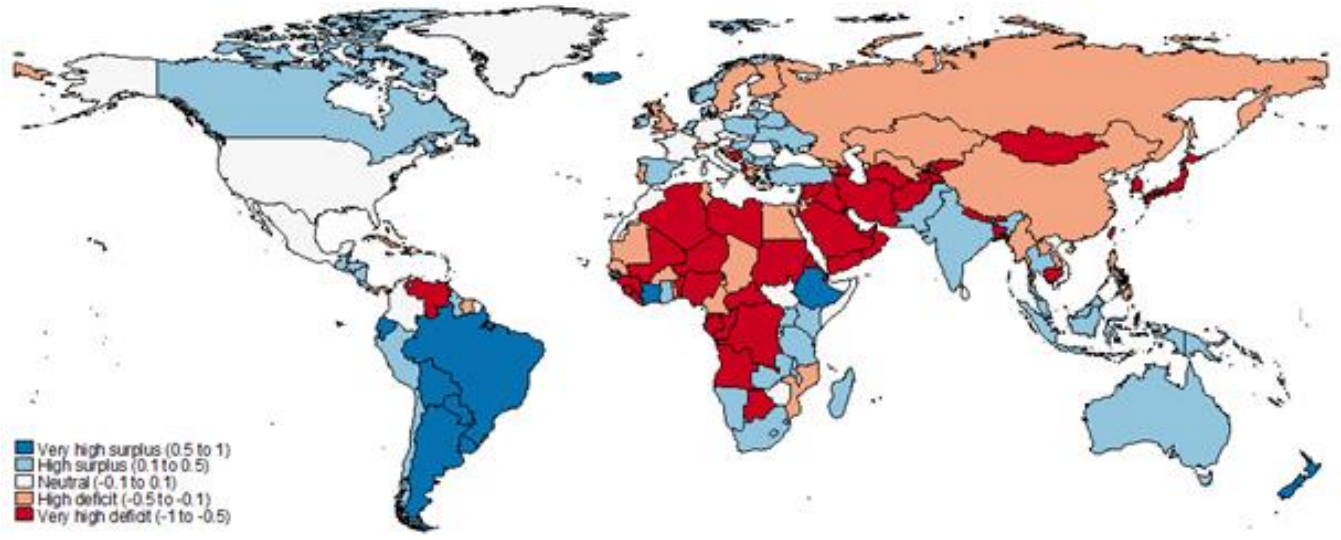

المصدر: الأونكتاد.

ملحوظة: تُقدَّر التبعية الغذائية على أساس صادرات البلد من المنتجات الزراعية مطروحاً منها وارداته من المنتجات الزراعية. ثم يُسوّى الحاصل بقسمته على تجارة البلد في المواد الزراعية (الصادرات زائدة الواردات). ويتراوح المؤشر بين -1 و1، وتعني القيم الإيجابية أن البلد يصدر من المنتجات الزراعية أكثر مما يستورد.

تنبيه: الحدود المبيَّنة في هذه الخريطة لا تنطوي على أيِّ إقرار أو قبول رسمي بها من جانب الأمم المتحدة.

11- وعموماً، يبدو أن البلدان الواقعة في أمريكا اللاتينية وشرق أفريقيا وجنوب آسيا هي مصدّرة صافية للأغذية، في حين أن معظم ما تبقى من البلدان الآسيوية والأفريقية هي مستوردة صافية للأغذية، ولذلك تعتمد على الأسواق الدولية لأغراض تحقيق الأمن الغذائي. ويبين مؤشر الأونكتاد للتبعية الغذائية أن كثيراً من الاقتصادات الأفريقية وكذلك الآسيوية قد شهدت منذ عام 2008 اعتماداً متزايداً على المنتجات الغذائية المستوردة، مثل بوتان وبوتسوانا والجمهورية العربية السورية وميانمار والنيجر (بوتان والنيجر بلدان هما في الوقت نفسه من أقل البلدان نمواً وغير ساحليين). ولما كانت التوقعات تشير إلى أن الطلب العالمي على الأغذية سيزيد بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2030، فمن المحتمل أن تصبح الأسواق الدولية أكثر أهمية للأمن الغذائي حتى مما هي عليه الآن.

12- وفي هذا السياق، يلزم ضمان أن تكون الأسواق الزراعية عادلة، والأهم من ذلك أن تكون قابلة للتنبؤ بها. فلما كان لتوافر الأغذية ولأسعارها آثار اجتماعية وسياسية حقيقية، ولا سيما على الفقراء، يلزم بشكل حاسم التقليل إلى أدنى حد من حالة عدم التيقّن في أسواق الأغذية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تثبِّت الاتفاقات المتعددة الأطراف أسواقاً مفتوحة وموثوقة لضمان الوصول إلى الأغذية الأساسية. وثمة حاجة أيضاً إلى زيادة الاستثمار في تعزيز إنتاج الأغذية، وكذلك، وفقاً لمتطلبات الاستدامة، العمل على زيادة التركيز على الزراعة المستدامة، بما في ذلك المنتجات الغذائية من الزراعة العضوية التي تستحق اهتماماً أكبر.

دال- الطاقة، والاستدامة البيئية

13- يشكل موضوع ضمان مستقبل ينعم بطاقة مستدامة وأنظف تحدياً رئيسياً آخر، ولا سيما فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات من الطاقة والحد في الوقت ذاته من تغير المناخ. ويؤدي النمو الاقتصادي والسكاني إلى زيادة الطلب على الطاقة، وبالتالي زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وما زالت مصادر الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري تهيمن على استهلاك البلدان من الطاقة، إذ تمثل الطاقة النظيفة نحو 20 في المائة من الاستهلاك العالمي. وما لم تُحل مشكلتا توافر الطاقة وتغير المناخ، فإن الرخاء الذي تسعى إليه جميع الدول سعياً مشروعاً سيكون عرضة للخطر. وبالتأكيد على الحاجة إلى الاستدامة البيئية، فإن خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة تشكّلان اعترافاً بأن إهمال الإدارة الفعالة لقضايا التلوث والنفايات والإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية لم يعد خياراً مطروحاً.

هاء- الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الخلّاق

14- ستكون عمليات الإنتاج المستدام (والاستهلاك المستدام) موضوعاً سياساتياً رئيسياً يؤثر في استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية في سياق خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015. وستدعو الحاجة على نحو متزايد إلى أن تُؤخذ في الحسبان في إنتاج السلع والخدمات لغرض التصدير الاستدامةُ البيئية، وسيتعين إيجاد فرص اقتصادية جديدة انطلاقاً من إنتاج وتصدير السلع والخدمات الخضراء. ويوجد في هذا الصدد مجالان ينطويان على إمكانات كبيرة هما الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، إذ يمكن أن يؤثرا تأثيراً كبيراً في سبل كسب العيش لدى المجتمعات الريفية التي تعتمد على الزراعة وصيد الأسماك.

15- ودعماً لخضرنة الاقتصاد العالمي، يمكن أن تدرس البلدان وتهيئ فرصاً على الصعيدين الوطني والإقليمي لاستعراض الصادرات الخضراء وإنتاجها والتجارة فيها. ويمكن أن تتّبع البلدان المهتمة خطط عمل تكون موجَّهة ومُسيطَر عليها قطرياً تنطوي على إجراء إصلاحات سياساتية محددة، واتخاذ الإجراءات اللازمة، من أجل اغتنام الفرص التي تتيحها خضرنة الأسواق العالمية. ففي فانواتو مثلاً، يدعم الأونكتاد إجراء استعراض وطني للصادرات الخضراء يركز على إضافة القيمة للصادرات التقليدية، بما فيها جوز الهند والكاكاو وخشب الصندل. وبالمثل، قدم الأونكتاد الدعم في إكوادور لإعداد خطط عمل وطنية من أجل تشجيع إنتاج منتجات وتصدير صادرات أكثر استدامة تشمل الكاكاو والشوكولاتة ذات القيمة المضافة، فضلاً عن مصائد الأسماك المستدامة. وثمة فرص جديدة وثيقة الصلة تتعلق بسلع وخدمات قائمة على التنوع الأحيائي (البيولوجي) ومنتجة على نحو مستدام في مجموعة واسعة التنوّع من القطاعات، تشمل على سبيل المثال لا الحصر، الأغذية ومواد العناية الشخصية والأزياء والمستحضرات الصيدلانية والسياحة المستدامة والحرف اليدوية. وتشكل الفرص التي تتيحها "التجارة الأحيائية (البيولوجية)" مصدراً لفرص العمل، والدخل، وتنويع الصادرات والتنمية الريفية للسكان، ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشركات المتعددة الجنسيات. ويمكن أن تكون الفوائد التي تجنيها منها المجتمعات الريفية الصغيرة كبيرة من حيث فرص العمل وكسب الدخل وتحسين أساليب الحياة.

16- وفيما يتعلق بالاقتصاد الأزرق، فإن المحيطات والبحار تغطي أكثر من ثلثي سطح الأرض، وتوفر أغذية ومعادن، وتولد الأكسجين، وتمتص غازات الدفيئة، وتمكّن من احتواء تغير المناخ، وتحدد أنماط الطقس ودرجات الحرارة، وتشكل طرقاً سريعة للتجارة الدولية المنقولة بحراً. وتذهب التقديرات إلى أن الاقتصاد العالمي القائم على المحيطات يتراوح بين 3 تريليونات دولار و6 تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً. ويعتمد أكثر من ثلاثة مليارات شخص على المحيطات في كسب العيْش، وترتبط أكثر من 350 مليون وظيفة بالمحيطات في جميع أنحاء العالم. والمحيطات والبحار التي تنعم بصحة جيدة وتكون منتجة وقادرة على التكيف لا بد منها في سياق السعي إلى بناء مستقبل أكثر استدامةً، ولكن استدامتها تتعرض لضغوط وتهديدات كبيرة بسبب تغير المناخ، أو الاستغلال المفرط للموارد البحرية وسوء إدارتها، أو التلوث. وسيكون تسخير اقتصاد المحيطات للتنمية وفقاً لنهج مستدام تحدياً كبيراً. وهناك حاجة إلى دعم

البلدان النامية في تهيئة بيئات سياساتية وتنظيمية وطنية وإقليمية تمكينية تعزيزاً لحفظ موارد المحيطات واستخدامها استخداماً مستداماً، وكذلك في وضع استراتيجيات اقتصادية وتجارية في إطار استخدام "الحيز المحيطي" لتشجيع التجارة المستدامة في موارد المحيطات. وتشمل هذه الموارد مثلاً الأسماك والأغذية البحرية، وإمكانات الطاقة الموجية، والطاقة الأحيائية المستمدة من الطحالب، والتنقيب الأحيائي البحري والتكنولوجيا الأحيائية البحرية، والسياحة البحرية والساحلية.

17- وثمة مجال ثالث يمكن أن يعزَّز فيه النطاق الإنتاجي للبلدان هو الاقتصاد الإبداعي والصناعات الإبداعية[2]. إذ تعترف بلدان كثيرة بالفعل بأهمية الثقافة والاقتصاد الإبداعي، وتدعم وضع خطط وطنية لحفز هذا الاقتصاد وتغيير وضع الصناعات الإبداعية باعتبارها أدوات هامة للتحول الاقتصادي والاجتماعي. ولا تستجيب السياسات التي تستهدف الاقتصاد الإبداعي إلى الاحتياجات الاقتصادية فحسب، بل تستجيب أيضاً إلى الاحتياجات الخاصة للمجتمعات المحلية فيما يتعلق بالتعليم، والهوية الثقافية، والإدماج الاجتماعي، وحماية الموارد الطبيعية والبيئية المحلية وإدماجها في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. وتحسِّن الصناعات الثقافية والإبداعية أيضاً الميزة التنافسية للبلدان من خلال إنتاج المنتجات الابتكارية ذات الجذور المترسخة في البلد، فتعزز بناء العلامة التجارية للمنتَج والصورة المتكوِّنة عن البلد. فعلى سبيل المثال، تُحدث الصين نقلة في استراتيجيتها الإنمائية من "صُنع في" الصين إلى "ابتُدع في" الصين. ويقدر الأونكتاد أن السوق العالمية لتجارة السلع والخدمات الإبداعية قد بلغت في مجموعها رقماً قياسياً قدره 547 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2012، استأثرت فيه صناعة التصميم ووسائط الإعلام الجديدة بنسبة تبلغ نحو 69 في المائة، وحظيت فيه مجالات النشر والفنون البصرية والحرف الفنية وفنون الأداء بنسبة 31 في المائة.

واو- السلع الأساسية

18- الاعتماد على السلع الأساسية سمة تميز الكثير من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ولا سيما في المنطقة الأفريقية. وفي الآونة الأخيرة، تغيّر معظم مفردات سلة صادرات بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية في اتجاه إنتاج السلع الأساسية. بيد أن من الواضح أن ازدهار السلع الأساسية الذي دام قرابة عقد من الزمن قد أوشك على الانتهاء. ويقترن ذلك بوضع صعب تشهده الأسواق المالية العالمية التي أتاحت الزخم لهذا الازدهار.

19- والطلب العالمي على السلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية الإنتاجية تلبيه بصفة غالبة صادرات البلدان المتقدمة. وبالمثل، فإن مصدر التجارة في منتجات الزراعة والصناعة

(2) انظر *Creative Economy Report 2010* (التقرير المتعلق بالاقتصاد الإبداعي، 2010)، الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متاح على الرابط التالي: http://unctad.org/en/Docs/ditctab20103_en.pdf.

التحويلية على السواء هو إلى حد بعيد البلدان المتقدمة. غير أن أهمية البلدان المتقدمة كجهات موردة للأسواق العالمية في هذه الفئات آخذة في التراجع. وفي المقابل، لا تزال البلدان النامية هي مع هامش كبير الجهات الموردة الرئيسية للمنتجات الأولية والموارد الطبيعية في الأسواق الدولية. وتمثل صادرات البلدان النامية نحو ثلثي التجارة الدولية في المنتجات الأولية ونحو ثلاثة أرباع التجارة الدولية في الموارد الطبيعية. ومنذ عام 2008، ازداد نصيب صادرات البلدان النامية في جميع الفئات، باستثناء المنتجات الأولية والموارد الطبيعية.

20- وتُقاس درجة إعادة تحويل المنتجات إلى سلع أساسية بمقارنة نصيب السلع الأساسية في مجموع الصادرات في فترتين زمنيتين. وتنطوي القيم السلبية على تراجع عن تحويل المنتجات إلى سلع، مما يعني أن سلة الصادرات أقل تحيزاً للسلع الأساسية، أما القيم الإيجابية فتعني أن هناك ميلاً أكبر نحو تصدير السلع الأساسية. ويبين الشكل 5 التغيرات التي طرأت على السلع الأساسية خلال الفترتين 2008-2013 و2011-2013.

الشكل 5

التغيرات التي طرأت على تحويل المنتجات إلى سلع أساسية، 2008-2013

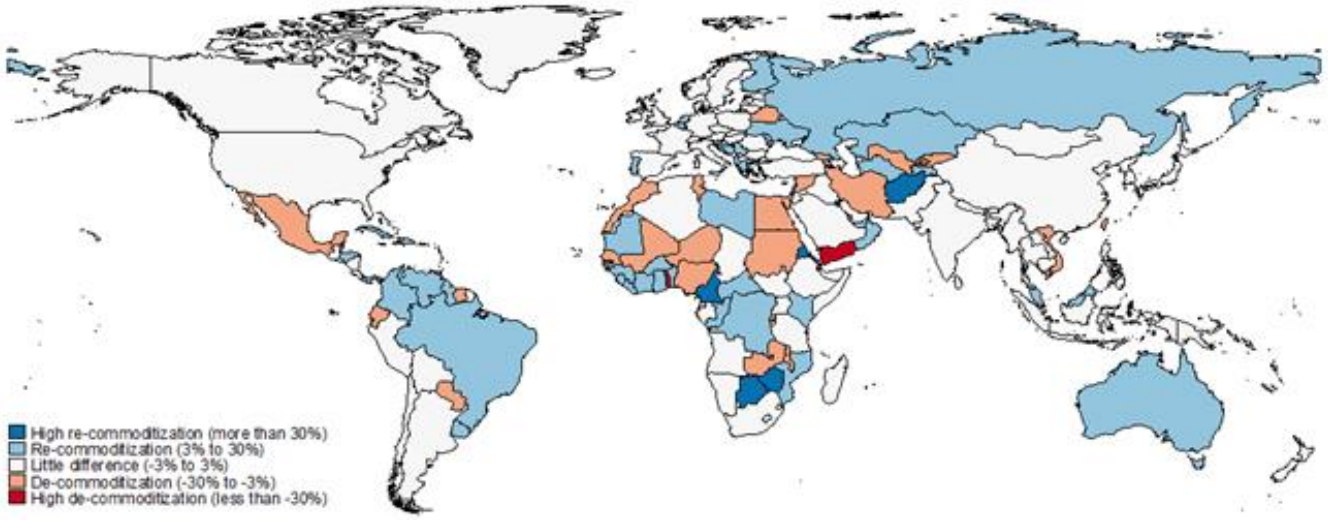

المصدر: الأونكتاد.

ملحوظة: تُقاس درجة تحويل المنتجات إلى سلع بمقارنة نصيب السلع الأساسية في مجموع الصادرات في فترتين زمنيتين. وتنطوي القيم السلبية على التراجع عن تحويل المنتجات إلى سلع، مما يعني أن سلة الصادرات أقل تحيزاً للسلع الأساسية، أما القيم الإيجابية فتعني أن هناك ميلاً أكبر نحو تصدير السلع الأساسية (إعادة تحويل المنتجات إلى سلع).

تنبيه: الحدود المبيَّنة في هذه الخريطة لا تنطوي على أيِّ إقرار أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.

رابعاً- الاتجاهات الاقتصادية والتجارية العالمية

ألف- الاتجاهات الاقتصادية الرئيسية

21- ينمو الاقتصاد العالمي في عام 2015 بمعدلات تزيد قليلاً عما كان عليه الوضع خلال السنوات الثلاث السابقة. غير أن هذا التحسن يبقى متواضعاً وموزعاً توزيعاً غير متكافئ فيما بين المناطق المختلفة وعرضة للصدمات المالية. ويُتوقع أن يزيد الناتج العالمي بنحو 2.7 في المائة في عام 2015 بالمقارنة بمعدل سنوي نسبته 2.4 في المائة بين عامي 2012 و2014. ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى تحسن الأداء الاقتصادي في البلدان المتقدمة، التي يُتوقع أن تحقّق نمواً بنسبة 2 في المائة بالمقارنة بنسبة 1.6 في المائة في عام 2014؛ ويشهد النمو في اليابان وفي منطقة اليورو، بوجه خاص، تسارعاً معتدلاً، رغم انطلاقه من معدلات منخفضة جداً.

22- وسيتواصل نمو البلدان النامية ككل بمعدل يقارب 4.5 في المائة، ويعود الفضل في ذلك خصوصاً إلى القدرة على التكيّف مع مقتضيات النمو في معظم بلدان المنطقة الآسيوية، وبدرجة أقل في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. غير أنه توجد مناطق أخرى تشهد تباطؤاً كبيراً بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية وتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، الأمر الذي دفع بعض البلدان إلى تشديد سياسات الاقتصاد الكلي. ومن أشد المناطق تأثراً بهذا الوضع أمريكا اللاتينية وغرب آسيا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وقد باتت أوضاع الكساد واقعاً ملموساً بالفعل في هذه المجموعة الأخيرة.

23- ولم تُحل بعد المشكلة الرئيسية المتمثلة في عدم كفاية الطلب العالمي نتيجةً للأزمة المالية العالمية. فعندما اندلعت الأزمة العالمية في عام 2008، انهار الطلب الإجمالي في الاقتصادات ذات الأهمية النظمية انهياراً حاداً وصل إلى حد أنه لم يعد هناك مجال يُذكر لأي غموض في استجابات السياسة العامة. وقد سعى الإنفاق العام إلى التعويض عن انخفاض إنفاق الأسر المعيشية والشركات، بينما عالج التوسع النقدي الاتجاه نحو الانكماش وتراجع أسعار الأصول والمحنة التي تواجهها الميزانيات. بيد أنه لم تُبذل أي محاولة منسقة لاعتماد تدابير ملموسة للتصدي لاتساع عدم المساواة في الدخول، ولا سيما تدهور نصيب عنصر العمل في الدخل الكلي، والذي ظل يتراجع في أغلبية الاقتصادات منذ بداية الثمانينات.

24- وفي ظل عدم حدوث زيادات مطردة وواسعة النطاق في دخل العمل، لم يستعد الاستهلاك ولا الاستثمار قوة كافية في معظم البلدان التي تأثرت مباشرة بالأزمة. ونتيجةً لذلك، تشهد معظم البلدان المتقدمة، في مطلع عام 2015، مستويات استهلاك خاص دون التوقعات الطويلة الأجل وتباطؤ الاستثمار وضعف طلب القطاع العام. وتُعزى التحسنات الأخيرة التي شهدها النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة إلى اتخاذ موقف مالي أقل صرامة وحصول بعض الانتعاش في استهلاك الأسر المعيشية، على إثر انخفاض أسعار الطاقة، وما حدث في بعض

البلدان (بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وبدرجة أقل أستراليا وكندا) من ظهور انتعاش قوي في أسعار الأصول وما يتصل بها من "آثار إيجابية في الأرصدة الحقيقية".

25- واتبعت الاتجاهات الاقتصادية في البلدان النامية نمطاً مختلفاً. فبغية مواجهة الصدمة الأولى التي وقعت في الفترة 2008-2009، طبقت بعض البلدان سياسات أكثر طموحاً لمواجهة التقلبات الدورية، تشمل سياسات لزيادة الإنفاق المالي والدخل طُبقت لمدة طويلة بما يكفي للتشجيع على إحداث زيادة مستمرة في إنفاق الأُسر المعيشية ومن ثم في الاستثمار الخاص. وبدأت بعض هذه البلدان تقلص الحوافز السياساتية بل وتعكس مسارها لأنها تواجه تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج أو انخفاض أسعار الصادرات؛ وعلى العكس من ذلك، أتاح التحسن الأخير في معدلات التبادل التجاري للبلدان المستوردة للنفط هامش حركة أكبر أمامها.

باء- الاتجاهات التجارية العامة

26- رغم أن التجارة العالمية انتعشت بسرعة من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، فإنها قد نمت نمواً متواضعاً فقط منذ عام 2011. وعقب الانتعاش القوي في عامي 2010 و2011، استقرت معدلات نمو الصادرات عند مستويات أدنى من ذي قبل (الشكل 6). وفي الفترة من عام 2011 إلى عام 2013، نمت التجارة العالمية بمعدل بلغ نحو 2 في المائة سنوياً، أي أدنى كثيراً من معدل نمو تجاوز 5 في المائة سنوياً في فترة ما قبل الأزمة. وفي الفترة ما بين عامي 2011 و2014، زادت التجارة العالمية في السلع والخدمات بقرابة 1 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتصل إلى نحو 24 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2014 (استأثرت فيها الخدمات بنحو 5 تريليونات دولار)، بلغ نصيب البلدان النامية فيها نحو 11 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الصادرات العالمية[3].

27- وفي حين أن مستويات معظم تدفقات التجارة الدولية الآن عموماً أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة في عام 2008، فإن الزيادة في التجارة العالمية منذ عام 2011 ظلت محدودة نسبياً، وتكاد تكون ناتجة حصراً عن زيادات في الطلب على الواردات من منطقة شرق آسيا. وأحد دواعي القلق إزاء المستويات المنخفضة لنمو التجارة منذ عام 2010 أنها تعكس تراجع الطلب على الواردات في بعض البلدان المتقدمة والأسواق الناشئة. وإذا استمر هذا الاتجاه، مقترناً بأسعار السلع الأساسية الآخذة في الانخفاض، فإنه يمكن أن يؤثر تأثيراً غير متناسب في استراتيجيات النمو المدفوع بالصادرات في كثير من البلدان النامية.

(3) من إحصاءات الأونكتاد، 2015. وتشتمل الإحصاءات المتعلقة بالبلدان النامية على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

الشكل 6

قيم ومعدلات نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات

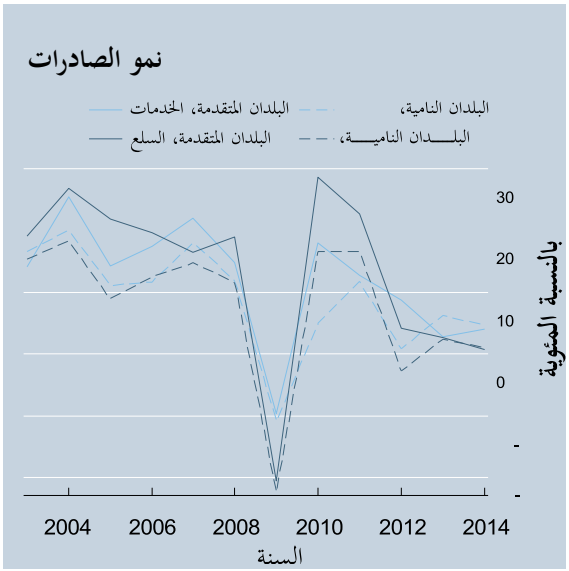

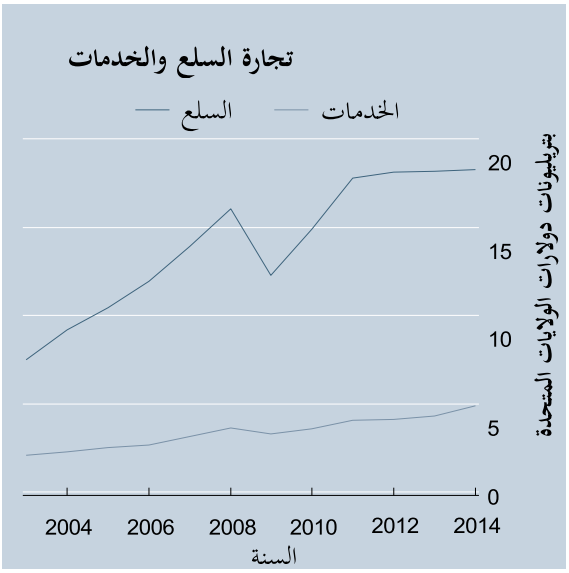

المصدر: الأونكتاد (الأرقام المتعلقة بعام 2014 أولية).

28- منذ أن بلغت التجارة الدولية ذروتها السابقة في عام 2008، فإنها ظلت تنمو نمواً كبيراً في بعض الأحيان، ولكنه يختلف أيضاً باختلاف المناطق (الشكل 7). وفي حين أن تجارة البلدان المتقدمة زادت زيادة طفيفة للغاية، كان أداء البلدان النامية عموماً أفضل بكثير. ومن بين مناطق البلدان النامية، شهدت تجارة شرق آسيا (وارداتها وصادراتها على السواء) أعلى معدل نمو، إذ زادت بنسبة 40 في المائة أو أكثر بين عامي 2008 و2013. أما صادرات أفريقيا الواقعة

جنوب الصحراء الكبرى فلم تزد إلا بنسبة 15 في المائة في السلع و22 في المائة في الخدمات خلال الفترة نفسها. والزيادة الحديثة في التجارة العالمية تُعزى في المقام الأول إلى الانتعاش القوي الذي تحقق بين عامي 2009 و2011. ومنذ عام 2011، نمت التجارة الدولية بنسبة أقل كثيراً، بل تراجعت في عدد من الحالات. فقد تقلصت الصادرات في عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وعلى وجه الخصوص، انخفض مجموع الصادرات من أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في عام 2013 بنسبة 5 في المائة تقريباً مما كان عليه في عام 2011.

الشكل 7

نمو التجارة في السلع والخدمات، وقيمة التجارة

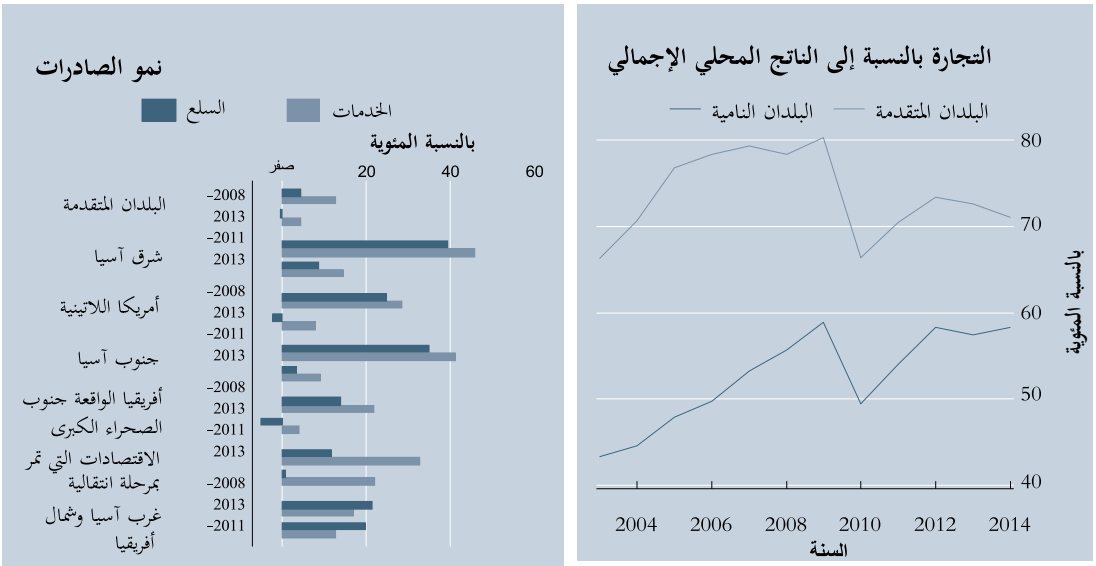

المصدر: الأونكتاد.

29- وفي عام 2013، كانت البلدان المتقدمة لا تزال هي الجهات الفاعلة الرئيسية في التجارة الدولية، إذ ظلت تستأثر بنحو نصف قيمة التجارة العالمية في السلع ونحو ثلثي قيمة التجارة في الخدمات. وفي عام 2013، بلغت واردات البلدان المتقدمة من السلع زهاء عشرة تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة، أما وارداتها من الخدمات فبلغت 2.5 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (الشكل 8). وبلغ مجموع الصادرات حجماً مماثلاً (الشكل 8). وخلال السنوات القليلة الماضية، واصلت البلدان النامية اندماجها في الاقتصاد العالمي وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ وتنوع أكبر عادة. فمن جهة، ظل أداء بلدان شرق آسيا يتجاوز أداء كثير من البلدان النامية الأخرى من حيث نمو الصادرات والواردات. فقد بلغ حجم تجارة شرق آسيا في عام 2013 قرابة 4.5 تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة في السلع، ونحو 800 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في الخدمات. وفي المقابل، شهدت السنوات الأخيرة تراجع التجارة الدولية في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، ولا سيما في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

30- وفيما يتعلق بقطاعات اقتصادية محددة، ما زالت أنواع الوقود (نحو 3 تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2013) والمواد الكيميائية (نحو تريليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة) تمثل أكبر فئتين من المنتجات من حيث قيمة التجارة. ومنذ عام 2011، تراجعت التدفقات التجارية في كثير من القطاعات المتصلة بالسلع الأساسية، بينما زادت في قطاعات الصناعات التحويلية مثل السيارات والآلات والإلكترونيات. وبقيت التجارة في المنتجات الزراعية مستقرة تقريباً. وفي حالة الخدمات، ظلت معظم القطاعات تسجل معدلات نمو كبيرة، إذ بلغت قيم خدمات النقل والسفر ونشاط الأعمال نحو تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2013.

الشكل 8

قيم التجارة في السلع والخدمات بحسب المنطقة

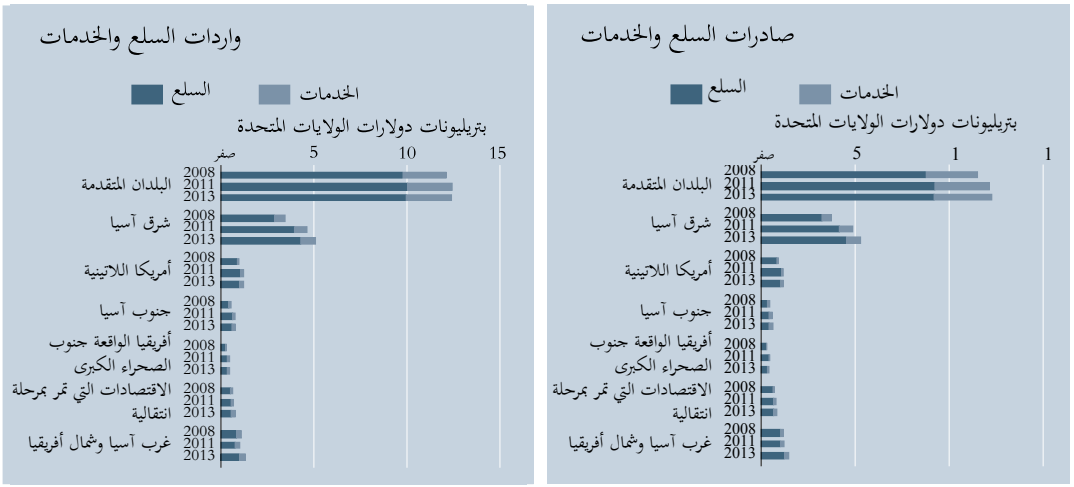

المصدر: الأونكتاد.

31- ويبدو أن الطلب والعرض الدوليين فيما يتعلق بمختلف فئات السلع مرتبطان عادة بمستوى تنمية الدولة. وباستثناء فئات المنتجات المتعلقة بصناعات التجهيز، ما زال الطلب في البلدان المتقدمة يغذي التجارة العالمية إلى حد بعيد. ففي عام 2013، استأثرت البلدان المتقدمة بنحو 75 في المائة من الواردات العالمية من الملابس (منخفضة من مستوى 80 في المائة في عام 2008) وبنحو ثلثي الواردات من مجموعة واسعة من المنتجات تشمل الدباغة والسيارات والمنتجات الغذائية ومنتجات الأخشاب والأثاث والمنتجات الحيوانية والمطاط واللدائن والمنتجات الورقية والنشر. أما البلدان النامية فكانت مستورداً رئيسياً لمنتجات التعدين وخامات الفلزات ومعدات الاتصالات والآلات الكهربائية وعدد من المنتجات الزراعية. وفي جانب العرض، تراجع نصيب البلدان المتقدمة في الأسواق العالمية في جميع القطاعات تقريباً، ولكنه لا مهيمناً في بعض القطاعات الكبيرة مثل السيارات (75 في المائة)، والمواد الكيميائية (70 في المائة)، وآلات شتى (65 في المائة). وتشمل القطاعات التي تشكل البلدان النامية مورداً كبيراً للأسواق الدولية في

منتجاتها النفط والغاز والفحم والملابس ومعدات الاتصالات والمنسوجات وأجهزة المكاتب والزيوت والدهون والدباغة.

32- وما زالت البلدان المتقدمة تهيمن إلى حد بعيد على التجارة العالمية في الخدمات سواء من حيث العرض أم الطلب، ولا سيما في قطاعات تشمل خدمات الحاسوب والمعلومات، والخدمات المالية، والإتاوات ورسوم الترخيص، وخدمات الاتصالات. ورغم التي حدثت في السنوات الأخيرة في أهمية البلدان النامية كبلدان مستوردة للخدمات، ما زالت نصيبها هو الأكبر فقط من حيث خدمات التشييد والنقل. وبالانتقال إلى أنصبتها من أسواق التصدير، تكشف هذه الأنصبة عن أن البلدان المتقدمة هي المورد الرئيسي للأسواق الدولية (باستثناء خدمات التشييد لا غير حيث يكاد أن يكون نصيبها في السوق مساوياً تقريباً لنصيب البلدان الأخرى). إذ يبلغ نصيب البلدان المتقدمة، على سبيل المثال، أكثر من 95 في المائة من الصادرات العالمية من الإتاوات ورسوم الترخيص، ونحو 80 في المائة من الخدمات المالية وخدمات التأمين.

33- وشهدت التجارة بين البلدان النامية (فيما بين بلدان الجنوب) ركوداً أيضاً منذ عام 2011 رغم أنها زادت زيادة كبيرة خلال العقد الأخير. وقُدرت قيمة التجارة في الخدمات فيما بين بلدان الجنوب خلال عام 2013 بنحو 5 تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهذا حجم قريب من حجم التجارة بين البلدان المتقدمة (فيما بين بلدان الشمال). ويمثل هذا الرقم أكثر من نصف التجارة الإجمالية للبلدان النامية (الشكل 9). ويختلف هذا النصيب بحسب المنطقة، إذ يتراوح بين أكثر من 40 في المائة في حالة أمريكا اللاتينية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، و70 في المائة تقريباً في حالة جنوب وشرق آسيا. ورغم أن نسبة من التجارة فيما بين بلدان الجنوب تشمل التدفقات داخل المنطقة الواحدة، فإن الجزء الأكبر يتعلق بالتجارة مع منطقة شرق آسيا. فقد أصبح شرق آسيا، منذ عام 2008، شريكاً تجارياً متزايد الأهمية لسائر مناطق البلدان النامية. وبالمثل، تتجلى الأهمية الكبيرة والمتزايدة لشرق آسيا في التجارة فيما بين بلدان الجنوب عند التركيز على التجارة في المنتجات الوسيطة (الشكل 9). وهذا يشير إلى وجود شبكات إنتاج ليس فقط داخل منطقة شرق آسيا ولكنها أيضاً شبكات تربط شرق آسيا ببلدان نامية أخرى.

الشكل 9

التكوين الإقليمي للتجارة فيما بين بلدان الجنوب

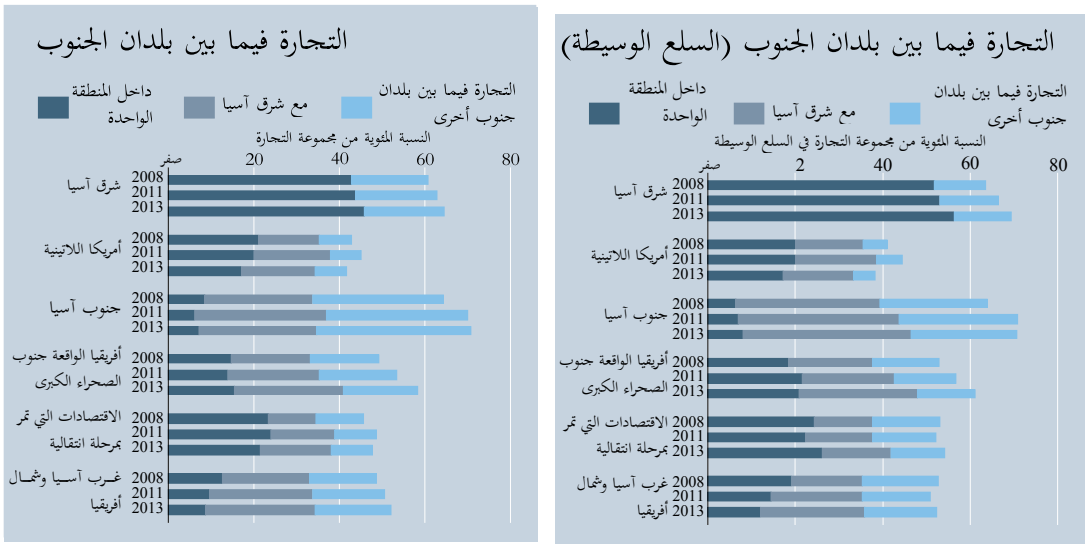

المصدر: الأونكتاد.

34- وزادت التجارة بين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان النامية من الناحية الأخرى (التجارة بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والشمال) زيادة كبيرة أيضاً خلال هذه الفترة، وشكلت نصيباً يناهز 40 في المائة من التجارة العالمية في عام 2013، وهي تتألف بصورة رئيسية من صادرات من الدول النامية إلى العالم المتقدم. وشكلت المنتجات الوسيطة الجزء الأكبر من التجارة، باستثناء ما يتعلق بالتدفقات بين الجنوب والشمال. وتشكل المنتجات الأولية نصيباً كبيراً من التجارة فيما بين بلدان الجنوب والتجارة بين الجنوب والشمال. والمنتجات الاستهلاكية، المدفوعة بالطلب في البلدان المتقدمة، تشكل نصيباً مهماً من التجارة فيما بين بلدان الشمال والتجارة بين الجنوب والشمال. وتمثل السلع الرأسمالية الإنتاجية نحو 20 في المائة من التجارة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

خامساً- السياسات التجارية والوصول إلى الأسواق

التعريفات الجمركية

35- اتسمت التجارة الدولية خلال العقد الأخير بتحول تدريجي في استخدام أدوات السياسات التجارية. وبينما لم تعد الحماية بالتعريفات أداة هامة إلا في قطاعات معينة و/أو في عدد محدود من البلدان، فإن استخدام تدابير تقييدية أخرى غير تعريفية أصبح أكثر انتشاراً.

36- وفي عام 2013، كان نحو ثلث التجارة العالمية معفياً من التعريفات في إطار نظم الدولة الأولى بالرعاية، وكان ثلث إضافي معفياً من التعريفات بفضل إمكانية الوصول التفضيلي. غير أن

التعريفات المطبقة على الثلث المتبقي من التجارة الدولية يمكن أن تكون مرتفعة نسبياً. ففي عام 2013، واجهت التجارة الخاضعة للرسوم الجمركية تعريفات تبلغ في المتوسط نحو 7 في المائة في الصناعة التحويلية ونحو 18 في المائة في الزراعة. وفي هذا الصدد، ما زالت إجراءات الوصول التفضيلي تؤدي دوراً رئيسياً في الوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية (التجارة الزراعية).

التجارة الزراعية واتفاقات التجارة التفضيلية

37- يُضطلَع بمعظم التبادل التجاري في المنتجات الزراعية في إطار ترتيبات التجارة التفضيلية. ولا تشمل التعريفات القائمة على شرط الدولة الأولى بالرعاية إلا نسبة 20 في المائة فقط من التجارة الدولية في المنتجات الزراعية، وهي تعريفات تبلغ نسبتها 18 في المائة في المتوسط. غير أن من الجدير بالذكر أنه بالمقارنة بأحكام منظمة التجارة العالمية، أُحرز تقدم محدود في بعض الاتفاقات التجارية الإقليمية فيما يتعلق بعدة مجالات خاصة بوضع القواعد، بما في ذلك الضمانات الزراعية، وإعانات التصدير، ورسوم التصدير، وسُجل غياب ملحوظ للضوابط أو لأي تدابير تؤثر في الدعم المحلي للزراعة.

38- ولا يزال السؤال مطروحاً عن الكيفية التي يمكن بها للاتفاقات التجارية الإقليمية أن تكمّل النظام التجاري المتعدد الأطراف أو تُرشد إلى إيجاد حلول مناسبة للمسائل المعلقة الرئيسية المطروحة في مفاوضات جولة الدوحة بشأن الزراعة – التي تشمل خفض التعريفات الجمركية والدعم المحلي وإزالة إعانات التصدير – والمطروحة خارج هذه المفاوضات. وقد يؤدي ذلك إلى الحد مما تنطوي عليه الاتفاقات التجارية الإقليمية من إمكانات عامة لتشجيع عملية لتحرير التجارة في مجال المنتجات الزراعية تحريراً يكون موجَّها نحو تحقيق التقارب والتنمية.

39- ويقارن الشكل 10 متوسطات معدلات التعريفات الجمركية المجمدة النهائية المعتمدة في إطار منظمة التجارة العالمية بمتوسطات معدلات التعريفات المطبقة حالياً على المنتجات الزراعية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وفي حين أن متوسط معدلات التعريفات الجمركية المطبَّقة لا يختلف نسبياً اختلافاً كبيراً جداً بين هذه الفئات الثلاث من البلدان، إذ يبلغ فيها تباعاً 12 في المائة و16 في المائة و12 في المائة، فإن الفجوة بين متوسط معدلات تعريفاتها المجمدة كبيرة جداً، إذ تبلغ 19 في المائة و54 في المائة و112 في المائة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، على التوالي. ومن ثم فإن الفرق بين متوسط التعريفات المجمدة ومتوسط التعريفات المطبقة (المعروف أيضاً باسم الفائض) أكبر كثيراً في حالة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية منه في حالة البلدان المتقدمة، كما هو مبين في الشكل 10. وتبلغ نسبة الفائض فيما يتعلق بهذه الفئات الثلاث من البلدان تباعاً 100 في المائة و37 في المائة و7 في المائة.

الشكل 10

متوسطات التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية

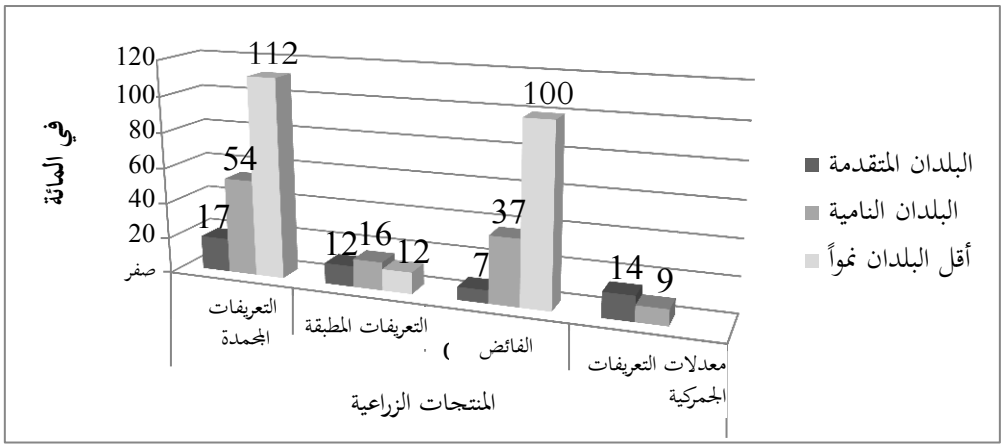

المصدر: نظام التحليلات والمعلومات التجارية التابع للأونكتاد/قاعدة بيانات نظام الحل التجاري العالمي المتكامل باستخدام أحدث البيانات المتاحة.

التدابير غير التعريفية

40- توجد مجموعة واسعة من السياسات والأدوات يتجاوز مفعولها التعريفات الجمركية تتكفل بتنظيم التجارة الدولية وتؤثر عليها على نحو متزايد. ففي عام 2013، كانت التدابير والمتطلبات التقنية تنظم نحو ثلثي التجارة العالمية، بينما تُطبَّق على مجموع التجارة الزراعية تقريباً أشكال مختلفة من التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. وما زالت التدابير غير التقنية، مثل مقاييس الكم والسعر، تؤثر في نحو 30 في المائة من التدفقات التجارية، وهو ما يحدث كثيراً في القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية للبلدان النامية. وشهدت السنوات القليلة الماضية أيضاً زيادة في استخدام تدابير الحماية التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.

41- ولا تزال البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية مجزأة، ولذلك لا تسمح بحساب الإحصاءات المقارنة. وقد لا تكون البيانات ممثلة تماماً أيضاً للتجارة العالمية. ومع ذلك، يمكن استقاء بعض الإحصاءات الأولية من البيانات المتاحة. ويُوضّح الشكل 10 توزيع التدابير غير التعريفية على خمس فئات عامة. وبالنسبة إلى كل فئة، يُشمل بالإبلاغ كل من مؤشر التواتر (أي النسبة المئوية من الأصناف المشمولة المؤلفة من 6 أرقام في النظام المنسق)[4]، ونسبة التغطية

(4) يستخدم النظام المنسق التابع لمنظمة الجمارك العالمية أرقاماً رمزية لتعريف المنتجات. ويُعرّف الرمز المؤلف من عدد قليل من الأرقام فئات عامة من المنتجات؛ وتشير الأرقام الإضافية إلى فئات فرعية بتعاريف أكثر تفصيلاً. والرموز المؤلفة من ستة أرقام هي أكثر التعاريف تفصيلاً وتُستخدم بوصفها المعيار القياسي. ويمكن للبلدان أن تضيف مزيداً من الأرقام في رموزها لإجراء المزيد من التقسيم الفرعي للتعاريف تبعاً لاحتياجاتها. والمنتجات المعرّفة بأكبر قدر من التفصيل هي "خطوط تعريفية".

(أي النسبة المئوية للتجارة المتأثرة). وتنظَّم التجارة الدولية بدرجة مرتفعة من خلال فرض الحواجز التقنية التي تؤثر في أكثر من 25 في المائة من أصناف المنتجات ونحو 80 في المائة من التجارة العالمية. وما زالت تدابير مراقبة الكميات والأسعار (التي تشمل أيضاً الترخيص اللاتلقائي)، فضلاً عن التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، تؤثر في نحو 15 في المائة من التجارة العالمية، فتغطي الفئة الأولى أكثر من 25 في المائة من أصناف المنتجات والثانية نحو 15 في المائة من الأصناف. وتُطبَّق تدابير التصدير وتدابير التفتيش قبل الشحن على التجارة الدولية بوتيرة أقل كثيراً، لأن استخدامها إما أنه يقتصر على قطاعات معينة أو تلجأ إليه مجموعة محددة من البلدان (مثل إجراءات التفتيش قبل الشحن في البلدان المنخفضة الدخل). وعند النظر إلى تغطية التدابير غير التعريفية بحسب الفئات العامة (الشكل 10)، يمكن للمرء أن يلاحظ أن الزراعة هي الأشد تأثراً، إذ تشمل التغطية مجموع التجارة العالمية تقريباً وقرابة نصف الأصناف المؤلفة من 6 أرقام في النظام المنسق. وفي حالة الموارد الطبيعية والصناعات التحويلية، تؤثر التدابير غير التعريفية في نحو 90 في المائة و80 في المائة من التجارة في الفئتين على التوالي.

الشكل 11

انتشار التدابير غير التعريفية، بحسب النوع والفئة العامة (2013)

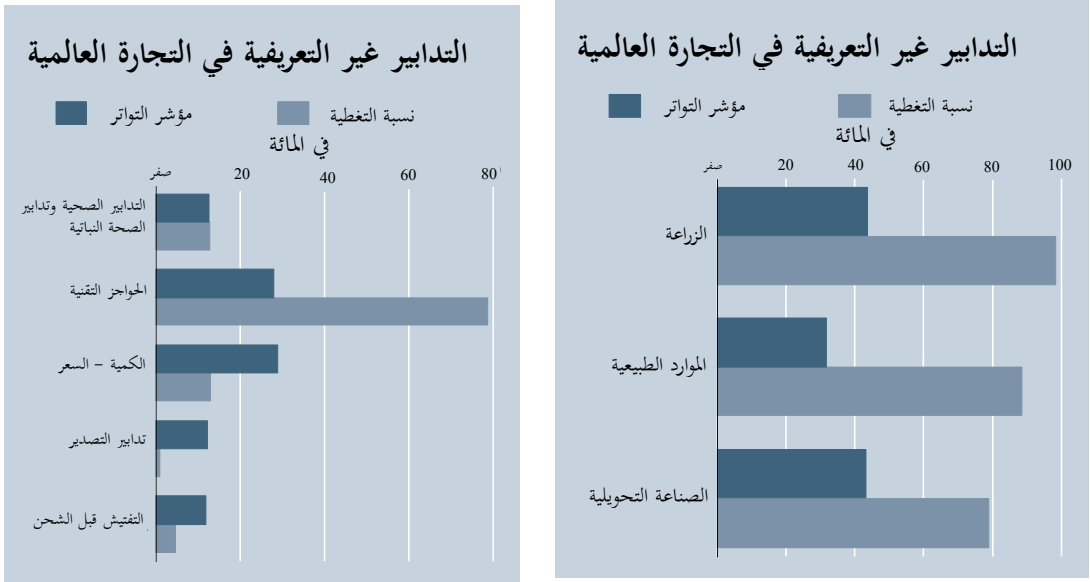

المصدر: الأونكتاد.

سادساً- الاتفاقات التجارية الإقليمية

42- تشكل زيادة بروز مكانة الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما الاتفاقات التجارية الإقليمية "الكبرى"، سمة من سمات الترتيبات الحديثة للنظام التجاري الدولي. وتختلف الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى – مثل اتفاق شراكة المحيط الهادئ واتفاق شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي – عن الاتفاقات التجارية الإقليمية السابقة اختلافاً نوعياً من حيث حجمها وعمقها وآثارها النظمية. إذ توجَّه الاتفاقات الكبرى نحو تحقيق تكامل أعمق وأشمل، وتركز تركيزاً قوياً على الجانب التنظيمي من أجل استحداث منصة سليمة لسلاسل القيمة الإقليمية عن طريق ضمان تهيئة بيئة تجارية خالية من الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية من خلال تكامل تنظيمي عميق بغية زيادة اتساق الأطر التنظيمية وشفافيتها. وبالإضافة إلى فتح الأسواق بالكامل، تشمل هذه الاتفاقات حالياً مجموعة متنوعة من التدابير التنظيمية لما وراء الحدود، تمتد إلى الاستثمار، وسياسات المنافسة، وحركة رؤوس المال، وحقوق الملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية. واتفاقات التجارة الإقليمية، من خلال حفزها على مزيد من تحرير التجارة والتنسيق التنظيمي المتقدم والرفيع المستوى الذي يغطّي نصيباً متزايداً من التجارة العالمية، يمكن أن تنطوي على خطر زيادة التأثير في حوافز التفاوض على التحرير على الصعيد العالمي في إطار شرط الدولة الأولى بالرعاية رغم أن بعض المسائل ذات الأهمية النظمية، ولا سيما الدعم المحلي لقطاع الزراعة، ما زالت موضع تفاوض على الصعيد المتعدد الأطراف.

43- ومن المحتمل أن يتحول تركيز الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى الناشئة تحولاً متزايداً نحو تنسيق اللوائح التنظيمية من أجل الحد من التباين في المعايير الوطنية المؤثرة في التجارة. ويمكن أن يؤدي تنسيق اللوائح التنظيمية والاعتراف المتبادل إلى إزالة الحواجز الناشئة عن تباين المعايير التقنية المفروضة على السلع والخدمات. وتشمل بعض الضوابط الجديدة المقترحة في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى تحقيق الاتساق التنظيمي. وقد يمثل ذلك، بالنسبة إلى بلد ثالث يعتمد معايير أدنى مستوى، الأخذ بمستوى أعلى من التنسيق للمعايير الإقليمية وقد تكون له آثار سلبية على التصدير إلى الأسواق الإقليمية للبلدان النامية. وفي حين أن بعض الأحكام التنظيمية تيسّر التجارة، فإن بعضها يُعتبر مقيِّداً لقدرة البلدان النامية على اتباع استراتيجيات إنمائية استباقية. فعلى سبيل المثال، سعت أيضاً مفاوضات حديثة بشأن عقد اتفاقات تجارية إقليمية كبرى (مثل اتفاق شراكة المحيط الهادئ) إلى التصدي للأثر المخل بالمنافسة الذي قد ينتج عن مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة عن طريق ضمان "الحياد التنافسي"؛ غير أن هذه المؤسسات ما زالت تؤدي دوراً رئيسياً في البلدان النامية في بعض القطاعات الاستراتيجية، مثل الطاقة والخدمات المالية. ويُنظر إلى آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، التي تُدرج على نحو متزايد في الاتفاقات التجارية الإقليمية، على أنها تمنح المستثمرين الأجانب حقوقاً أكبر وقد تؤدي إلى "جمود تنظيمي" بالنظر إلى أن الجهات التنظيمية قد تعزف عن اتخاذ إجراءات تنظيمية معينة خشية الطعن القانوني فيها في إطار هذه الآلية.

44- ومن منظور إنمائي، قد تشكل الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى، وبوجه أعم الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة في القرن الحادي والعشرين، خطراً على البلدان النامية الأكثر ضعفاً وهشاشةً، إذ من الممكن ببساطة أن تستبعدها. أما البلدان النامية الأكبر حجماً والأقدر على المنافسة فتواجه تحديات من حيث ضمان تحسين فرص وصولها إلى الأسواق على نحو فعال، إذ كثيراً ما تُبقي الاتفاقات التجارية الإقليمية على تعريفات جمركية مرتفعة على واردات المنتجات الحساسة التي تتمتع بدرجة مرتفعة من الحماية على أساس شرط الدولة الأولى بالرعاية. وفي المقابل، فإن ضمان تحديد المحتوى الملائم لعملية تحرير تجارة هذه البلدان وما يناسبها من وتيرة وتسلسل يشكل شاغلاً رئيسياً للبلدان النامية، ولا سيما بالنظر إلى ما يُدرج في الاتفاقات التجارية الإقليمية على نحو متزايد من ضوابط تنظيمية أقوى لما وراء الحدود وهي الضوابط الإضافية في إطار منظمة التجارة العالمية أو الضوابط الخارجية التي تزيد على الضوابط المتعهد بها في إطار هذه المنظمة. ولذلك فمن المهم تحقيق توازن دقيق بين أهداف فتح الأسواق والمرونة في تصميم وتنفيذ تدابير بناء القدرات الإنتاجية الأساسية والصعود على سلم القيمة.

45- وفي الوقت نفسه، ما فتئ يُعتمد و/أو يُعزَّز كثير من ترتيبات التعاون الاقتصادي والنقدي على الصعيد الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعميق التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان النامية الأعضاء دعماً للنمو والتنمية. ففي أفريقيا مثلاً، يُتوقع أن يؤدي إنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية في عام 2015، ثم إطلاق منطقة التجارة الحرة لعموم القارة الأفريقية بحلول عام 2017، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، إلى تحقيق فوائد تجارية واقتصادية كبيرة. كما أن إنشاء مصرف التنمية الذي يضم البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا وكذلك، في الآونة الأخيرة، المصرف الآسيوي للبنى التحتية، يبشّر بشكل جديد من التعاون المالي فيما بين الاقتصادات الناشئة في المقام الأول لتوفير التمويل الضروري، في جملة أمور، لتطوير البنية التحتية التي ظلت تشكل عائقاً كبيراً للنمو والتنمية الاقتصاديين في البلدان النامية.

سابعاً- التطورات المستجدة في النظام التجاري المتعدد الأطراف

46- في أعقاب المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر 2013، كانت أمام أعضاء المنظمة مهلة حتى 31 تموز/يوليه 2014 لاعتماد بروتوكول لتعديل اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية، يُدرج فيه نهائياً الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة. غير أن ذلك لم يتحقق بسبب القلق الذي أعربت عنه بعض البلدان النامية بشأن ما لـ "النتائج المبكرة" للاتفاق المتعلق بتيسير التجارة من آثار على ما تبقى من برنامج مفاوضات الدوحة. ولم يتسن الخروج من هذا المأزق بموجب قرارات المجلس العام الصادرة في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، التي مهدت الطريق لبدء العمل بالاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، ولتنطلق بصورة جدية المفاوضات الهادفة إلى إيجاد حل دائم لقضايا الأمن الغذائي، ولإطلاق عملية ترمي إلى وضع "برنامج عمل محدد بصورة جيدة" بحلول تموز/يوليه 2015. وحتى أيار/مايو 2015،

كانت خمسة بلدان قد أتمت تصديقها على الاتفاق وقدم نحو 60 بلداً إخطاراً بالتزاماتها في إطار "الفئة ألف". وكان من المهم أن يبدأ تشغيل مرفق تيسير التجارة بغية دعم البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تنفيذها للاتفاق. ويُتوقع أن يقدم المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في الفترة 15-18 كانون الأول/ديسمبر 2015 في نيروبي، مزيداً من التوجيهات بشأن سبل المضي قدماً، بما في ذلك من خلال اعتماد بعض النواتج المتوخاة.

47- وتركز الجهود التفاوضية الراهنة على التمكّن بحلول تموز/يوليه 2015 من وضع برنامج عمل لما بعد مؤتمر بالي يتناول المسائل المتبقية من جولة الدوحة. وقد أكدت المناقشات الجارية على مبادئ رئيسية هي: (أ) الحاجة إلى إيجاد نهج متوازن بشأن الزراعة، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية والخدمات، يتناول جميع القضايا الجوهرية المتعلقة بالوصول إلى الأسواق تناولاً متزامناً (لا يتناولها واحدة تلو الأخرى)؛ (ب) الأهمية المحورية للبعد الإنمائي، ولا سيما قضايا أقل البلدان نمواً؛ (ج) الحاجة إلى التركيز على "ما يمكن تحقيقه". ووقت كتابة هذا التقرير في حزيران/يونيه، لم يكن هذا العمل قد حقّق نتائج ملموسة بعد. فعلى سبيل المثال، ما زال التقدم في القضايا الجوهرية المتعلقة بالوصول إلى الأسواق مرهوناً بالتقدم في مجال الزراعة. وتختلف الآراء أيضاً بشأن الاستناد أم لا إلى مشروعي النصين الإجرائيين المتعلقين بالزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، اللذين كانا قد أُعدَّا في عام 2008. فلم يُتوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض النهُج المقترحة حديثاً، مثل استخدام نهج الطلب والعرض بدلاً من الصيغة السويسرية في الوصول إلى الأسواق غير الزراعية. وفي مجالات الخدمات، عُقد بناءً على طلب جماعي من أقل البلدان نمواً اجتماع رفيع المستوى في شباط/فبراير 2015 أشارت فيه البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية إلى المجالات التي تعتزم أن تمنح فيها معاملة تفضيلية لأقل البلدان نمواً.

48- وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان هو التوصل إلى طريقة لتكييف النهُج التفاوضية تكييفاً أفضل لتلائم تغيّر البيئة الاقتصادية وبيئة السياسات منذ عام 2008. فعلى سبيل المثال، أدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وعمليات إصلاح السياسات الزراعية الوطنية إلى تراجع كبير في استخدام الدعم المشوّه للتجارة وإعانات التصدير في البلدان التي درجت على تقديم هذه الإعانات. ومن المحتمل أيضاً أن يتأثّر شكل برنامج عمل ما بعد بالي بالعمليات الموازية المحدودة الأطراف والإقليمية. وتهدف المفاوضات المتعلقة بتوسيع نطاق تغطية المنتجات باتفاق تكنولوجيا المعلومات المعقود في إطار منظمة التجارة العالمية إلى التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر يُعرض أيضاً ويُتفق عليه أثناء المؤتمر الوزاري العاشر. ومنذ عام 2014، أطلق 14 بلداً يمثّل 86 في المائة من التجارة العالمية في السلع البيئية مفاوضات محدودة الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن السلع البيئية. وتهدف المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى اتفاق بشأن التجارة في الخدمات، التي يشارك فيها 23 عضواً من أعضاء منظمة التجارة العالمية يمثلون 70 في المائة من التجارة العالمية في الخدمات، إلى تحقيق تحرير شامل وطَموح للخدمات.

ثامناً- الاستنتاجات

49- شهد كلٌ من التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي تحولاً كبيراً نحو عمليات الإنتاج المجزأة وتعدد الأقطاب والنزعة الإقليمية، في الوقت الذي يسير فيه الاندماج في الاقتصاد العالمي بخطى متفاوتة في البلدان المختلفة. ولا تزال التجارة تضطلع بدور رئيسي في التنمية وينبغي ترسيخها بثبات في خطة التنمية لما بعد عام 2015 كأداة تمكينية قوية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

50- والإسهام الواسع النطاق للتجارة في تحقيق شتى أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 سيستلزم وجود سياسات نشطة تدعَم إقامة علاقة إيجابية بين التجارة والسياسات العامة ذات الصلة، من أجل دعم التمكين الجنساني والتخفيف من وطأة الفقر وخلق فرص عمل وتحقيق الاستدامة البيئية. وتتطلب الاحتياجات والأولويات المتغيرة للسياسات الوطنية تهيئة بيئة مواتية على الصعيد الدولي تكفل إيجاد إطار تجاري عادل ومفتوح، وتفسح المجال أمام البلدان لتنفيذ هذه السياسات، لكي يمكن أن تزدهر التجارة ويجري تقاسم ثمار التنمية تقاسماً منصفاً فيما بين البلدان وداخل كل بلد.

51- وعلى الصعيد الدولي، ينبغي مواصلة التعاون المتعدد الأطراف وتوسيعه. ويتعين إعادة تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف بوصفه منفعة عامة عالمية وذلك بتجديد زخمه ومصداقيته وجدواه، بغية معالجة التحديات الإنمائية في القرن الحادي والعشرين التي تواجهها أفقر الفئات وأضعفها والتي تعوق تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وينبغي أيضاً تعزيز الاتساق بين الاتفاقات المتعددة الأطراف والاتفاقات الإقليمية، لكي يمكن تحويل هذه الترتيبات كلها إلى بيئة تمكينية فعالة للتنمية.

52- والضرورة الملحة للاستجابة للحاجة إلى حماية البيئة – البرية والبحرية والجوية – وحفظها واستخدامها على نحو مستدام دعماً للنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع تستلزم إعادة بحث السياسات التجارية والاقتصادية وإعادة توجيه مسارها نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر مراعاة للبيئة وأقدر على التكيف مع تغير المناخ. وينبغي أن تكون خضرنة أنماط الإنتاج والتجارة الدولية أولوية رئيسية في فترة التنمية لما بعد عام 2015.